Vol.19 (2) 2022 | SUST. Journal of Future Studies (J F S) of (2016) ; ISSN (text): 1858 -7003 | المستقبلية الدراسات مجلة

مجلة الدراسات المستقبلية

Journal of Future Studies

http: jfs@sustech.edu

قراءة استشرافية في الفكر الديني
طه والنيهوم أنموذجاً

إعداد مالك عبدالله المهدي[1]

المستخلص:

تحاول الورقة أن تقدم قراءة إستشرافية مستقبلية للفكر الديني عند كل من محمود محمد طه والصادق النيهوم، تحديداً الإشارة الموجزة حول مفهوم الشورى، والديمقراطية، استخدمت الورقة المنهج التاريخي والمقارن بالإضافة للمنهج التحليلي، ومن بين أهم النتائج دعوة المختصين والمهتمين إلي إعادة قراءة المساهمات العلمية الموضوعية التي طرحت علي مستوى الفكر الديني والسعي لتوظيفها فيما يتناسب والواقع.

الكلمات المفتاحية: استشراف المستقبل، الشوري، الديمقراطية.

ABSTRACT :

This pape ris an attempt to present a future foesight reading on religious thought introduced by Mahmoud Mohamed taha and saddig Naihoum Spacifically ; the brief reference on shuraa and democracy concepts. The paper used the comparative historical method as well as the analytical method .

The most significant results this paper arrived at is to call upon those who are concerned to re-reading the objective, scientific contributions raised in term of regious thought , seeking to employ such contributions in a way that goes well with reality.

Key ward : Future Foresight , Shuraa, Democracy.

إنطلاقاً من كون الإسلام رسالة متجددة صالحة لكل زمان ومكان، تحاول الورقة تقديم قراءة استشرافية مستقبلية في الفكر الديني[2] لبعض إسهامات المفكرين محمود محمد طه[3]، والصادق النيهوم[1]. وهنا سنكتفي بالإشارة الموجزة لفكرة كل من الصادق النيهوم، و الأستاذ محمود محمد

---

1. عضو هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2. نُشير هنا في إطار إهتمامنا بعلوم، و دراسات استشراف المستقبل، سنسعى لتقديم عدد من المحاولات وفي حلقات لبعض إسهامات عدد من المفكرين؛ وذلك ليس من باب تبني الأفكار، أو ترويجها، وإنما إنطلاقاً من حرية الفكر و الإعتقاد، بل حرية كل مفكر في نشر أفكاره بالطريقة العلمية الموضوعية.
3. ولد الأستاذ محمود محمد طه، عام 1909م بمدينة رفاعة السودانية، وتلقى تعليمه الأولى والأوسط بمدارس رفاعة، وتخرج في قسم الهندسة بكلية غردون التذكارية عام 1936م، والتحق عقب تخرجه بمصلحة السكة حديد بعطبرة، والتزم خلال عمله جانب العمال وصغار الموظفين السودانيين في مواجهة ظلم الإنجليز، وقد إستقال في عام 1941م، وعمل بعد ذلك في المجالات الهندسية الخاصة؛ ظهر الأستاذ على المسرح السياسي عام 1945م، ففي أكتوبر من ذلك العام ترأس الأستاذ اجتماعاً عقدته مجموعة صغيرة من الخريجين بالعاصمة السودانية الخرطوم أعلنت على اثره ولادة الحزب الجمهوري وانتخاب الأستاذ محمود رئيساً له؛ يُعد الأستاذ مع زملائه أول من دعا إلى النظام الجمهوري في السودان، ويعتبر أيضاً أول سجين سياسي سوداني فقد مثل أما المحاكم مرتين، وحكم عليه بالسجن في المرة الأولى بسنتين أُطلق سراحه بعد أن أمضى مناه خمسين يوماً فقط؛ أما في المرة الثانية فقد قضى في السجن عامين كاملين؛ خرج بعدها ليواصل خلوته لمدة ثلاث سنوات إنتهت في العام 1951م؛ وكان نتاج ذلك أن قدم تصوراً للمذهبية الإسلامية القائمة على أصول القرآن والسنة؛ و بسبب إنتقاد الحزب الجمهوري للمحاولات الرامية إلى فرض دستور إسلامي زائف يرمي إلى تكريس دكتاتورية مدنية تعرض الأستاذ محمود لمجموعة من المؤامرات منذ الثامن عشر من نوفمبر 1968م بلغت ذروتها بإعلان حكم الردة غيابياً على الأستاذ، ومصادرة كتبه المنشورة، وتطليق زوجته، وحل الحزب الجمهوري، وإغلاق دوره؛ وإنتهت تلك المحاولات بإعتقاله في يوم 15 يناير 1985م، وذلك لمعارضته ما يسمى بقوانين "الشريعة الإسلامية" التي صدرت في شهر سبتمبر من العام 1983م، ورفضه التجاوب مع المحكمة – بل مقاطعتها بعد أن القى أمامها بالكلمة التالية: "أنا أعلنت رأيي مراراً في قوانين سبتمبر 1983م من إنها مخالفة للشريعة والإسلام، أكثر من ذلك فإنها شوهت الشريعة، وشوهت الإسلام، ونفرّت عنه...يُضاف إلى

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

طه حول الشورى "الديمقراطية" والحرية؛ وذلك من خلال مناقشة التسأؤل التالي: هل تُعد فكرة النيهوم، وطه مساهمات جديرة بالتمعن والإهتمام في إطار صلاحية القرآن لكل زمان ومكان؟؛ وهل يمكن الإستفادة من توظيف مثل تلك الأفكار في واقعنا الراهن؟؛ هذا ما سنحاول مناقشته في سياق الفقرات التالية:

في إطار إجتهاداته الرامية إلى تبسيط المفاهيم الإسلامية، والتحريض على بث ثقافة الإسلام العصري التي تواكب التطورات العصرية خاصة على مستوى الفضاء السياسي، طرح النيهوم العديد من الأسئلة من بينها سؤال حول "الديمقراطية"، بإعتبارها مصطلح خاص بالمجتمع الرأسمالي، ويرى أن "كلمة "الديمقراطية" تعني في وطنها أن جميع القرارات يتم إتخاذها بعد إحصاء الأصوات. فالمجتمع الرأسمالي الذي يتداول هذا المصطلح، مجتمع قام منذ عصر أثينا، على مبدأ تحكيم السوق، وإخضاع الإدارة لرغبات الزبون. وهو مبدأ يعمل تلقائياً لخدمة رأس المال، ويتجة لإسترضاء الأغلبية بجميع السبل، بما في ذلك سُبل التضليل. لكن الكلام عن الديمقراطية في مجتمع دون عمال، ودون رأسمال، مجرد كلام غير ضروري، بين ناس غير ضرورين، لا أحد يريد أن يسترضيهم، ولا أحد يهمه أمرهم، وليس لهم صوت، وليس لصوتهم ثمن"[(2)]؛ وعليه فإن الديمقراطية كمصطلح، وممارسة خاص بالمجتمع الغربي الذي أنتجها؛ أما "الديمقراطية" التي يسعى العالم العربي والإسلامي لإستيرادها وتطبيقها فهي مجرد حكى وأحلام لامعنى لها في مجتمعات دون عمال، ودون رأس مال، ودون مشاركة حقيقية وفعلية في السلطة؛ و أن هناك العديد من البدائل عن مصطلحات، ومفاهيم الديمقراطية الرأسمالية، مثل كلمة "الجامع" في الإسلام، والتي تُعد صيغة من صيغ السلطة الجماعية، والمشاركة الأوسع، أى "إنه مقر مفتوح في كل محلة، يرتاده الناس خمس مرات كل يوم، لهم حق الإجتماع فيه، حتى خلال ساعات حظر التجول، تحت سقفه مكفولة حرية القول، وحرية العقيدة، وسلطة الأغلبية. في لغته كل المصطلحات المطلوبة، وكل كلمة حية ترزق"[(3)]؛ وكلمة "بيت الله" تعني أن الجامع لا يخص الدولة، ولا يخضع لقوانينها، ولا تستطيع أن تمنع الإجتماع فيه، أو تتجاهل القرارات الصادرة عنه، لأنه مقر لإقامة شريعة العدل الذي

ذلك إنها وضُعت وأُستغلت لإرهاب الشعب، وسوقه إلى الإستكانة عن طريق إذلاله، ثم إنها هددت وحدة البلاد....هذا من ناحية التنظير، وأما من حيث التطبيق فإن القضاة الذين يتولون المحاكمة تحتها غير مؤهلين فنياً، وضعفوا أخلاقياً عن أن يمتنعوا عن أن يضعوا أنفسهم تحت سيطرة السلطة التنفيذية تستغلهم لإضاعة الحقوق وإذلال المعارضين السياسيين، ومن أجل ذلك فإني غير مستعد للتعاون مع أي محكمة تنكرت لحرمة القضاء المستقل، ورضيت أن تكون أداة من أدوات إذلال الشعب، وإهانة الفكر الحر، والتنكيل بالمعارضين السياسيين" – ونُفذ حكم الإعدام شنقاً على الأستاذ في صباح الجمعة 18 يناير 1985م، وحملت جثمانه طائرة عسكرية مروحية إلى مكان مجهول؛ ونُشير هنا إلى أن محكمة الموضوع رفعت حكمها لمكمة الإستئناف للفحص والتأييد، وتجاهلت محكمة الإستئناف أصل القضية وراحت تؤسس قضية إتهام جديدة مضيفةً مادة جديدة هي المادة (3) من أصول الأحكام القضائية، والتي لم يؤسس عليها الحكم بالإدانة أصلاً في محكمة الموضوع؛ ولما رفع الحكم للرئيس الأسبق النميري لما يسارع بتأييد الحكم وحسب بل عقد بنفسه محكمة جديدة ببينات وإتهامات جديدة؛ وبعد الإطاحة بنظام حكمه، ذات المحكمة الدستورية العليا حكمت ببطلان محاكمة الأستاذ محمود مُحَّد طه، وإعتبار كل ما ترتب عليها لاغياً، وهذا مايؤكد طبيعة الحكم السياسي، والمؤامرة . لمزيد من التفصيل، أنظر: الطبعة الخاصة التي أصدرتها المنظمة السودانية لحقوق الإنسان في يناير 1996م، بمناسبة الذكرى الحادية عشر لإغتياله، تحت عنوان: محمود مُحَّد طه، الرسالة الثانية من الإسلام؛ من ص3 – 9.

1. الصادق النيهوم، وُلد في مدينة بنغازي الليبية في العام 1937م؛ درس علومه الإبتدائية والثانوية في مدارس بنغازي، و الجامعية في جامعة القاهرة، وأعد أطروحة الدكتوراة في "الأديان المقارنة" بإشراف الدكتورة بنت الشاطئ، إلا أن الجامعة ردت الأطروحة بحجة أنها "معادية" للإسلام؛ ثم انتقل بعدها إلى ألمانيا، حيث أتم الدكتوراة في جامعة ميونيخ بإشراف مجموعة من المستشرقين الألمان، ونالها بإمتياز؛ وكان يجيد إلى جانب اللغة العربية، الألمانية، والإنجليزية والفرنسية والفلندية، إلى جانب معرفته بالعبرية والآرامية؛ بعد ألمانيا، تابع دراسته في جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، لمدة سنتين؛ درّس بعدها مادة الأديان المقارنة في جامعة هلسنكي كأستاذ محاضر في الجامعات الفلندية لعدة سنوات؛ أقام في لبنان بين الفترة من 1972م – 1976م، وكان يكتب أسبوعياً في مجلة "الأسبوع العربي"، وغادر بسبب الحرب؛ إنتقل إلى الإقامة في العاصمة السويسرية جنيف في العام 1976م حيث أسس دار "دار التراث" ثم "دار المختار"، وأصدر سلسلة من الموسوعات العربية أهمها "تاريخنا" و "بهجة المعرفة" و "موسوعة الشباب" و "أطلس الرحلات" و "موسوعة السلاح"؛ وكان أستاذاً محاضراً في الأديان المقارنة، في جامعة جنيف، حتى وفاته في يوم الثلاثاء من تشرين الثاني من العام 1994م، ودفن بمدينة بنغازي. لمزيد من التفصيل حول سيرة النيهوم، أنظر: مجلة الناقد "دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن – بيروت، العدد "83"، مايو 1995م"؛ أيضاً: سلسلة الموسوعات المشار إليها.
2. الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر (دار تالة و مكتبة التمور للطباعة والنشر، بنغازي، 2006م) ص16.
3. لمرجع السابق، ص17.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تضمنه – فقط – سلطة الأغلبية" وكلمة "الصلاة تعني ضمنياً أن المسلم يأمر بالمعروف، وينهى عن الفحشاء والمنكر، وهي مهمة لا يستطيع المسلم أن يتعهد بأدائها عملياً، إلا إذا كان له صوت مسموع في إصدار القوانين"[1]؛ وكلمة "لا إله إلا الله" تعني أن أحداً غير الله لا يملك السلطة، وليس له حق إتخاذ القرار إلا بعد إحصاء الأصوات"؛ ويرى النيهوم أن المجتمعات المسلمة أهملت وغيّبت دور الجامع، ووظيفته الإدارية، والتي دون الرجوع إليها، وإحياء دور الجامع لايمكن أن تكون هناك ممارسة "ديمقراطية" مبيناً أن: "كل كلمة نبحث عنها في مصطلحات الغرب، تكلمنا يومياً من الجامع، لكن ثقافتنا المعاصرة لا تستطيع أن تترجم ما يقال، لأنها أولاً، لا تعرف وظيفة الجامع الإدارية، ولأنها ثانياً ثقافة مترجمة حرفياً عن نُظم أوربية بروتستانتية، قامت أساساً على إنكار سلطة البابا، وإنهاء العلاقة بين الإدارة والدين. إنها ثقافة ترى أن الحل في أن نكون مثل الأوربيين، وهي فكرة طيبة لا غبار عليها، لو إننا نستطيع أن نكون مثلهم، لكن مشكلتنا، أننا لا نسطتيع". خاصة وأن معظم المجتمعات الإسلامية إن لم تكن كلها ليست لديها قوة إقتصادية حقيقة، وإرادة قادرة على تغير واقعها المبني على ثقافة التمنى والمشافهة والكلام، ودون الرجوع إلى وظيفة، ودور الجامع، ستظل تدور في حلقة مفرغة، موضحاً "إننا دون الجامع، لا نملك ثمة ما يضمن للجماعة حق إدارة شؤونها سوى صحافة دون سلطة، ودستور لا يحتاج إليه أحد، وديمقراطية صعبة النطق، لا يعرف مواطننا من أين يكلمها. هذا نصف حصيلتنا دون الجامع"، "والنصف الباقي، أن ترتفع الأصوات مطالبة بالعودة إلى الإسلام، ولا أحد يرفع صوته مطالباً بالعودة إلى الجامع، فثقافتنا المغتربة تريد أن تكون على صلة بنا، ولو بطريق الإنتماء الشفهي، وتدعونا شفهيّاً إلى إحياء الدين، لأنها لا تعرف أن الدين حي بالفعل، وأن الذي حياً – حتى الآن – هو الجامع"[2].

ونعتقد أن مثل تلك الأراء نحن في حوجة لإعادة طرحها، ومناقشتها بصورة علمية منهجية عميقة، خاصة وأن قضية الدين، والفكر الديني بدأت تشغل حيزاً كبيراً لدى المفركين، والمهتمين في كافة المجتمعات الإسلامية، هذا فضلاً عن تنامي ظاهرة الإسلام السياسي منذ ثمانينات القرن الماضي، ومحاولتها لتوظيف الدين في الأغراض السياسية بغرض الوصول للحكم، والمآزق الكثيرة التي وقعت فيها الحركات الإسلامية المعاصرة على المستوى النظري، والعملي؛ ويرى البعض أن مأزق الحركات الإسلامية المعاصرة يمكن في: "مشكلة التوفيق بين التجديد والعودة إلى الأصول حيث تلجأ إلى تفسيرات مبتسرة للنصوص الدينية وتلهث للحاق بالكشوفات العلمية والنظريات الحديثة في مختلف المعارف، ومن هنا جاء الحديث عن الإقتصاد الإسلامي وعلم الإجتماع أو النفس الإسلامي أو أسلمة العلوم. فالمعرفة أو العلم يحدد حسب المضمون الإجتماعي – التاريخي الذي يلازمه وليس حسب التسمية التي تُلصق به، كما تحدده الإستخدامات. تنسحب مشكلة تزاوج الأصولية والتجديد على المجالات السياسية والمجتمعية كما يظهر في محاولات إعتبار (الشورى) هي الديمقراطية أو أن الإشتراكية متضمنة في حديث (الناس شركاء في ثلاث)،...." ؛ وفي إطار إشكالية ترجمة المصطلحات والمفاهيم[3]، حدد النيهوم الفرق بين الشورى والديمقراطية، مبيناً: "إن العلامة الفارقة بين مصطلح الشورى، ومصطلح الديمقراطية، هي أن الشورى، لا تتم بلقاء ممثلين عن الناس، بل بلقاء الناس أنفسهم، مما يعني في لغة التطبيق، أن تخضع الإدارة مباشرة لسلطة الأغلبية، وتعاد

---

1. المرجع السابق، ص18

2. حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي: الجبهة الإسلامية القومية نموذجاً(مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، ط1/1991م) ص19.

3. نشير هنا إلى أن إن الدراسة العلمية لأي موضوع تتطلب تحديد المفاهيم التي يتداولها الموضوع، خاصة وأن المفهوم أو المصطلح الواحد قد يحمل أكثر من معنى، وهذا ما عبر عنه ابن خلدون بقوله: " اعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم، والوقوف على غاياته، كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعاليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك، وحينئذ يسلم له منصب التحصيل، فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها، أو أكثرها، ومراعاة طرقها ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها فيقع القصور ". لمزيد من التفصيل، أنظر: ابن خلدون، مقدمة بن خلدون: (ج1)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (دار الجيل، بيروت، دون تاريخ) ص ص 587– 588. أيضاً نشير إلى أن هناك العديد من التعريفات لماهية المفاهيم، بوصفها اللغة التي يستخدمها العلماء والباحثون لوصف العالم التجريبي، باعتبار أن المفاهيم ليست موجودة في الواقع، كظاهرة تجريبية، وإنما بناءات منطقية وتجريدات للموضوعات التي ترمز إليها، فالمفاهيم عند العديد من علماء الاجتماع ليست نظرية في الطبيعة ذاتها بحيث يمكن اكتشافها أو مشاهدتها، وإنما عبارة عن مركبات عقلية تعكس وجهة نظر معينة، وتركز على بعض جوانب الظواهر في الوقت الذي تتجاهل فيه ظواهر أخرى؛ غير أن هناك اتفاق حول وظائف المفاهيم، والتي من بينها مساعدة الدارس، أو الباحث في إدراك العلاقة بين الظواهر المدروسة، وإجراء الاستنتاجات العلمية والتعميم.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

صياغة القوانين بلغة الجماعة"[1]؛ أيضاً بخصوص إشكالية المصطلحات العربية، ومحاولة إستبدال مصطلحات الإدارة الإسلامية بمصطلحات مترجمة عن نُظم إدارية أخرى؛ يرى النيهوم أن: "اللغة العربية، منذ نزول القرآن، لغة محررة شرعاً من أهواء السياسين، وأصحاب الرأي. إنها لم تعد عكازاً لأحد، ولم يعد من الممكن إستخدامها للتعبير في نظام إداري آخر، سوى نظام الإدارة الجماعية في الإسلام. وإذا خطر لأحد ما، أن يتجاهل هذا الخندق، ويسخر اللغة العربية لإحتواء شرائع سياسية من الشرق أو الغرب، فإن العرب – من جانبهم – لا يتخلون عن مصطلحاتهم القرآنية، ولا ينسونها بمرور الزمن، ولا يستبدلون منها كلمة، ولا يضيفون إليها كلمة، مقابل أية مكافأة، أو تحت أي تهديد، وقد مر حتى الآن، أربعة عشر قرناً على نزول القرآن، تفرق العرب خلالها بين الشرائع السياسية إلى شيعة وسنّة وخوارج وشعوبيين ورأسماليين وشيوعيين، وأختار كل حزب لنفسه هوية. لكن النسخة الأولى من بطاقة الهوية الأصلية، لا تزال حية، في صياغتها الصحيحة، على شفاههم جميعاً، ولا تزال قادرة على أن جمعهم من جديد تحت إدارة واحدة، بإسم صحيح واحد، في أي وقت يختارونه، وفي وجه أي مقاومة، إن البطاقة، لا تزال محفوظة، بمصطلحاتها الأصلية، داخل صدور العرب، في سورة الفاتحة...وهي سورة ذات مكانة خاصة جداً، أختار لها الرسول موضع الصدارة بين سور القرآن"؛ مبيناً الدلالات الإصطلاحية لآيات سورة الفاتحة، والتي تبين الشرع الجماعي، وحرية الفرد الإنسان المسلم وعدم تبيعته وإنتماؤه لأية عقيدة خلاف عقيدته: "الحمد لله رب العالمين: فلا شئ عن الشيعة أو السنة أو النصارى أو اليهود أو الشيوعين؛ لأن المواطن العربي الذي رباه الإسلام، مواطن عالمي، لا ينتمي إلى غير هذه العقيدة الإنسانية الشاملة، ولا يمكن تسخيره برضاه لخدمة عقائد حزبية أو جدلية، وليس مجهزاً لخدمتها شرعاً * الرحمن الرحيم: فالمواطن العالمي، عقيدته الرحمة، لأنها العقيدة الوحيدة الموجهة إلى الناس، وليس إلى مؤسساتهم. وكل شعار – عدا – شعار الرحمة. يمكن تسخيره بوسائل الجدل، لخدمة مصالح المؤسسات، على حساب الناس أنفسهم. * مالك يوم الدين: والدين ليس هو السياسة، ولا يخاطب الدولة، بل يخاطب الناس * إياك نعبد وإياك نستعين: هذه جماعة، تتكلم علناً بضمير الجماعة، وليس مجرد مواطن مسلم وحيد. * إهدنا الصراط المستقيم: والذي يطلب الهداية، يعرف أنه صاحب القرار الأول والأخير، وأن ما يحدث له في حياته. وحياة عياله من بعده. ليست مسؤولة عنه، جهة إدارية أو عقائدية، بل مسؤول هو شخصياً. وبالذات، عن مثقال كل ذرة منه. * صراط الذين أنعمت عليهم: وهو صراط علامته الفارقة، أنه طريق إلى الخير والنعمة، في مجتمع يضمن حق الجماعة، ويحتوي خلافاتها الشكلية، ويجمعها في نظام إداري فعال، قائم على الرحمة والتراحم. * غير المغضوب عليهم: فثمة شرائع أخرى – غير الشرع الجماعي – تستطيع أن تجمع الناس أيضاً. لكنها لا ترحمهم، لأنها لا تحميهم من بطش الأقوياء. * ولا الضالين: وعلامة الضال أنه وحيد، ومغترب عن عالمه. فالناس من دون شرع الجماعة، أسرى في الدين تحت رحمة الإقطاع، ومن دون إدارة على الإطلاق، قبائل تهيم على وجهها في الصحراء"؛ مبيناً أن المواطن المسلم يعرف مايقوله علناً وبإصرار، فقد فرضت عليه تعاليمه الدينية قراءة سورة الفاتحة بالذات، من السور، قبل كل ركعة، وفي كل صلاة، وفي أمر مستديم؛ وتلك حصانة تشكل هوية المواطن المسلم، وتجعله في مأمن من كل عملية تزوير تمليها الأهواء السياسية، بل أمانه في اللغة نفسها؛ ولهذا السبب تختلف اللغة العربية عن كل لغة سواها، في الشرق والغرب، وفي جميع العصور، لأنها ليست وسيلة للتعبير فقط، بل وسيلة للتفاهم أولاً، عن معنى كل مواطن، ونوع نظام الحكم، وطريقة سير الإدارة، في مصطلحات محددة، ومحررة من أهواء المؤسسات، ومألوفة على ألسنة الناس، حية، شرعية، متفق عليها بالإجماع. موضحاً أن عملية إستبدال المصطلحات الإدارية الإسلامية بمصطلحات غريبة، فكرة تحتاج لإعادة النظر بإعتبارها مخاطبة لجماعة من الناس بمصطلحات لاعلاقة لها بواقعهم وشريعتهم، خاصة وأنه من الصعوبة بمكان إن لم يكن من المستحيل فصل لغة المسلم التي هي لغة القرآن عن إدارته لشأنه بلغة إدارة أجنبية. موضحاً أن: "مشكلة الإدارة العربية – من دون غيرها من الإدارات في الشرق والغرب، وفي جميع العصور – أنها ملزمة بالتعايش مع نص القرآن. فلغة القرآن، لغة لإدارة إسلامية ضائعة، سرقتها الإدارة السياسية منذ عصر معاوية، لكنها لم تعرف أبداً أين تخفيها، لأنها تعيش حية في لغة الناس"[2]. مبيناً أن

1. الصادق النيهوم، صوت الناس: محنة ثقافة مزورة (دار تالة و مكتبة التمور للطباعة والنشر، بنغازي، 2006م) ص153 - 154.
2. لمزيد من التفصيل، أنظر: الصادق النيهوم، صوت الناس: المرجع السابق؛ ص19 – 36. أيضاً بخصوص مشكلة المصطلحات وترجمتها يُشير النيهوم على سبيل المثال إلى أن الثقافة العربية والإسلامية تتصارع بين جبهتين، جبهة يقاتل عليها مثقف مسلم مفتون بما حققه رأس المال في الغرب عموماً متجاهلاً أن المجتمعات العربية بل كافة المجتمعات الإسلامية ليس لديها ما يكفي من رأس المال لردع ومقاومة نظام الإقطاع البدئي الذي تعيشه وتعاني منه؛ وجبهة أخرى يقاتل فيها مثقف عربي يعيش

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

ممارسة الشورى لاتتم إلا بالكيفية الجماعية التي ستضمن لجميع أفراد المجتمع دون إستثناء الحق، بل أن غياب ممارسة الشرع الجماعي في البلدان الإسلامية كافة يضع القانون تلقائياً في أيدي الأقوياء، وذلك لأنه منذ قيام (نظام الدولة) كان الحُكم في يد (أهل الحل والعقد)، والمواطن لاحول ولا قوة له، وهذا الواقع يتنافى مع الشريعة بل مع الدين الذي جاء لتحرير المواطن، والمجتمع من تسلط فكرة أو نظرية (أهل الحل والعقد)؛ وفي الدين الإنسان الفرد مسؤول عما كسبت يداه، وتلك المسؤولية لايمكن أن تتحقق إلا في مجتمع قائم على الإختيار أو (الإقتراع) الحر، والذي يملك فيه الإنسان أو المواطن المقدرة على المساهمة الفعلية في إدارة شؤون مجتمعه، وفي صياغة القوانين التي يرتضيها لمصلحته ومصلحة وطنه؛ وعندها يحس بالطمأنينة، ويتحقق العدل للأغلبية في نظام إداري محدد ترضيه وتتوافق عليه الأغلبية ببنود الدستور؛ ودون ذلك ستظل مسألة تغييب الشرع الجماعي وكبت الحرية تمارس من قبل بعض من يدعون إنهم (فقهاء) وهم في الواقع يعملون في تحالف لحساب الإقطاعيين منتحلين صفة القداسة، وتلك المشكلة التي عانى منها الإسلام والمسلمون منذ (الإنقلاب) الأموي وحتى الوقت الراهن؛ بل إن غياب سلطة الأغلبية – والتي تُعد من صميم دعوة الدين الإسلامي لتحرير الناس – أدى إلى تكريس الحُكام وتوظيفهم الدين لخدمة سلطانهم، وأغراضهم الخاصة؛ ولايمكن حصر الأمثلة منذ سلطة الأمويين وحتى اليوم، وسنكتفي بالإشارة لنموذج جماعات الأمر المعروف والنهي عن المنكر في العديد من البلدان الإسلامية، والتي تتولى مهمة الإجبار على أداء الصلاة، وقطع أيدي صغار اللصوص في الساحات، والميادين العامة من باب الحرص على تطبيق الشريعة، دون أن تحرص على تأسيس جماعة لمراقبة أداء الحُكام أنفسهم، ومراقبة كبار اللصوص، ومراقبة حرية التعبير و الصحافة، وصرف المال العام وبنود الميزانية، و.....إلخ[1]؛ وللأسف مثل تلك الممارسات والتوظيف الخاطئ للدين مازالت مستمرة في العديد من دول العالم الإسلامي، وهنا نُشير إلى بعض الممارسات التي تمت على المستوى الوطني بإسم الدين في عهد الرئيس الأسبق نميري وقوانين سبتمبر 1983م[2]؛ وفي عهد حكومة الإنقاذ والتي أدت لتفتيت وحدة التراب الوطني بفصل الجنوب؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة الحرص على تبيان الصورة الصحيحة والمثلى التي لا تسمح بعودة مثل تلك الممارسات، والتوظيف بإسم الدين، بل ضرورة التنبيه المستمر للرأي المحلي الوطني، و"الحاجة الملحة إلى تنبيه الرأي العالمي بصورة عامة وفي بلدان المسلمين على وجه الخصوص إلى خطورة إقامة كيان حكم كهنوتي يستتر تحت قناع ما يطلق عليه تخايلاً مسمى دولة الشريعة الإسلامية

العصر الحالي بكل إنتاجه الغربي، ويعتبر كل مايُصدر من الغرب عبارة عن عدواناً صليبياً على الإسلام والمسلمين؛ فالفكر والإنتاج العصري الحري، الذي نترجمه عن الغرب لايصبح عصرياً ولاحراً في المجتمعات الإسلامية التي تعيش تحت إدارة إقطاعية ربما تكون أقدم من عمر وتاريخ الإهرامات الفرعونية؛ بل إن تلك الإدارة الإقطاعية لا تحترم الفكر المقدس الحر الذي يتعلمه المسلمون من القرآن الكريم، ولا تخضع لشرعه الجماعي؛ وعليه لم تُعد ثقافة إسلامية بل بديلاً وهمياً عن الثقافة؛ وبين هاتين الجبهتين يعيش المواطن المسلم المفارقة، ونجده دائماً ما يمتلك كلمتين للتعبير عن مفردة واحدة، وهذا لايجعله مواطناً فصيحاً ومنتمياً لأصل ثقافته؛ وعليه نجد أن نظام الشرع الجماعي له مصطلحان رسميان في ثقافتنا الإسلامية المعاصرة، إحداهما (الديمقراطية)، والثانية الشورى؛ ولاكننا لانملك الشرع الجماعي نفسه، بل لانعرف طريقاً جماعياً إليه؛ وعلى سبيل المثال وليس الحصر: المواطن المسلم له تعريفان في الثقافة الإسلامية المعاصرة، كلاهما يعني أنه حر ومسؤول – الأول عبد الله (من عبد الله سبحانه وتعالى) والثاني حضرة الناخب –، لكن المواطن المسلم شخصياً ليس حراً، وليس مسؤولاً، إلا بقدر ما تطول عصاه أو قوته؛ وللتوضيح أكثر: إقرار العدل، له تعريفان في الثقافة الإسلامية المعاصرة، الأول تطبيق الشريعة، والثاني تطبيق القانون لكن العدل نفسه غائب عن واقعه غياباً ظاهراً؛ وعلى سبيل المثال: الضمان الإجتماعي، له مصدران في الثقافة الإسلامية المعاصرة، الأول حق المسلم في بيت مال المسلمين، والثاني حق العامل في الضمان، ولكن في أرض الواقع لايملك ما يضمن سلامة نفسه ناهيك عن حقه، وللتوضيح مثلا: حرية الرأي، لها تشريعان في الثقافة الإسلامية المعاصرة، الأول فريضة الجهاد والتي تتضمن الجهاد باليد واللسان؛ والثاني حق الإختيار الذي يقوم عليه نظام الإنتخابات، لكن الحرية نفسها لا يكفلها قانون واحد في معظم تلك البلدان الإسلامية إن لم تكن كلها؛ أيضاً على سبيل المثال: حرية التنقل للمواطن للمسلم، لها ضمانتان في الثقافة الإسلامية المعاصرة؛ الأولى السعي في أرض الله؛ والثانية حق الكسب الحر الذي تتضمنه حرية رأس المال؛ ولكن في الواقع لايستطيع المواطن المسلم أن يتحرك في فضاء الدول الإسلامية إلا بقيود متعارف عليها جواز، وتأشيرات ناهيك عن حالة التوتر والخلافات بين تلك الدول و.....إلخ؛ وفي الواقع أية ثقافة لها لسانان، لا تكون مثل ثقافة اللسان الواحد، وبالتالي لا تستطيع تغير واقعها. لمزيد من التفصيل أنظر: الصادق النيهوم، صوت الناس: محنة ثقافة مزورة (دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987م) ص210 – 212.

1. لمزيد من التفصيل، أنظر: الصادق النيهوم، إسلام ضد الإسلام: شريعة من ورق (دار تالة و مكتبة التمور للطباعة والنشر، بنغازي، 2006م) ص11 – 13.
2. نُشير هنا إلى أن من سمى القوانين التي صدرت في عام 1983م بقوانين سبتمبر هو الأستاذ محمود محمد طه، وتلامذته بإعتبارها قوانين لاعلاقة لها بالشريعة الإسلامية، وضرورة سلبها فضيلة الإنتماء إلى الإسلام؛ وقد شاعت تلك التسمية وأصبحت مستخدمة في الدوائر السياسية إلى يومنا هذا. لمزيد من التفصيل، أنظر: محمود محمد طه: ثلاثة من الأعمال الأساسية للمفكر الشهيد (المركز الثقافي العربي – بيروت، دار قرطاس – الكويت، ط2/2007م) ص25.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

كبديل عن الدولة اللاّدينية القائمة لما في ذلك من مخاطر تتهدد الوحدة الوطنية لشعوب البلدان التي يتشكل وجدانها العقيدي من ديانات (معتقدات روحانية طبيعية وأديان سماوية ووضعية) إذ أنه منظور كرّد فعل مشروع على عمليات الأسلمة القسرية لشرائح المجتمع غير الإسلامية أن يترتب على ذلك مقاومة هذا النهج ومن ثم حدوث التنافر والصراع الأمر الذي قد يؤدي بالضرورة إلى تمزيق لُحمة المجتمع وبالنتيجة تصدّع الوحدة الوطنية في تلك البلدان"[1]. ويرى النيهوم أن مبدأ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) لايمكن تطبيقه إلا في مجتمع قائم على سلطة الأغلبية، بإعتباره مبدأً وإلتزاماً مهماً في القيام بشؤون الولاية، وما يؤكد ذلك قوله تعالى "سورة التوبة؛ الآية71."؛ أيضاً قوله تعالى "سورة النساء؛ الآية97."؛ وهنا قوله تعالى يُعد تقرير صريح بأن الخوف وقلة الحيلة والضعف لايعفي المواطن من مسؤوليته عما يقع عليه، ويمارس ضده من قهر وظلم حتى لو إضطر إلى الهجرة في أرض الله الواسعة، بل الخطاب هنا ليس موجهاً إلى شخص الحاكم، أو نواب الأمة، أو أهل الحل العقد، بل إلى جميع المواطنين كافة؛ فممارسة الشورى في شرع الإسلام، ليست فرض كفاية أى كأن يقوم بها النواب بقية عن الأمة، بل فرض عين ينبغي على كل مواطن فرد أن يلتزم بأدائها وممارستها؛ وعلى قول بن تيمية "إذا كان جماع الدين هو أمر ونهي. فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف. والنهي الذي بعثه به، هو النهي عن المنكر، وهذا نعت النبي والمؤمنين. هذا واجب على كل مسلم قادر"[2]. وهنا نشير إلى الدور الفردي والجماعى في الإسلام عند الأستاذ محمود مُحَّد طه حيث يرى أن "أول ماتجب الإشارة إليه هو أن الفرد في الإسلام هو الغاية وكل ما عداه وسيلة، بما في ذلك وسيلة القرآن، والإسلام، تستوي في ذلك المرأة مع الرجل مساواة تامة، وهذا يعني أن الفرد البشري – إمرأة كان أو رجلاً، عاقلاً كان أو مختل العقل – يجب الا يتخذ وسيلة إلى غاية وراءه، وإنما الغاية التي تؤدي إليها جميع الوسائل"[3]؛ مضيفاً أن: "هذه الفردية هي جوهر الأمر كله، إذ عليها مدار التكليف، ومدار التشريف، وإذ لا تنصب موازين الحساب، يوم تنصب، إلا للأفراد – يتساوى في ذلك الرجال والنساء وهذه النقطة نحب لها أن تكون مركزة في الأذهان – فالله تعالى يقول (ولا تزر وازرة وزر أخرى) ويقول (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره؛ ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) ويقول (ونرثه مايقول ويأتينا فردا) ويقول (ان كل من في السماوات والأرض الا آتي الرحمن عبدا؛ لقد أحصاهم وعدهم عدا؛ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) ويقول (ولقد جئتمونا فرادى كما خلقانكم أول مرة) وهذه المساواة بين الرجل والمرأة، هي أصل الإسلام وإنما ميزت بينها الشريعة لعوامل تلتمس في تطور المجتمع عبر التاريخ. ومما لاريب فيه أن الفرد الذي يقام له وزن في الإسلام إنما هو الفرد العارف بالله، وإنما جعل الإسلام كل فرد غاية في زاته،....."[4]؛ ونُشير هنا إلى تقارب إجتهادات ووجهات النظر عند كل من طه، والنيهوم بخصوص دور، ومسئولة الإنسان الفرد المسلم في ممارسه حقوقه كاملة دون أية وصاية أو نيابة، ونعتقد أن مثل تلك الإجتهادات والقراءات إستشرافية، ومازالت محل إهتمام الكثير من المفكرين، والباحثين والمهتمين بالتجديد في الفكر الإسلامي إنطلاقاً من صلاحية القرآن لكل زمان ومكان؛ وهذا ما أشار، ودعا إليه الأستاذ محمود مُحَّد طه عند إجتهاده في جديد مسألة الناسخ والمنسوخ حيث يرى: أن نسخ أصول القرآن بفروعه في القرن السابع الميلادي لم يكن إلغاءً نهائياً لأحكامها، وإنما كان إرجاءً لتلك الأحكام بغرض إدخارها للمستقبل؛ مبيناً أن السبب في النسخ إنما هو التنزل من الأصول التي كانت فوق طاقة وحاجة مجتمع القرن السابع، إلى الفروع التي تلبي حاجة وطاقة ذلك المجتمع؛ موضحاً أن الحكمة من النسخ هي إرجاء آيات الأصول حتى يحي وقتها؛ ولكي يجئ وقتها، لأبد من عنصر الزمن، الذي تتطور فيه الحياة على ظهر الكوب، بوسائل أخرى، غير وسائل الدين؛ وذلك حين يتوحد يتوحد الكوكب، وتتوحد مشاكله، وتحقق من ثمّ الحاجة إلى أصول القرآن؛ معتقداً أن ذلك قد حدث بالفعل خلال فترة الأربعة عشر قرناً التي أعقبت نشأة الدعوة الإسلامية؛ وعليه أن الحاضر أو الواقع الذي نعيشه الآن هو زمان بعث أصول القرآن المكية، حيث يجب ألا

1. وهذا ما نادى به، وظل ينادى به العديد من الكُتاب من بينهم على المستوى الوطني نُشير على سبيل المثال إلى: موسى مُحَّد الباشا، الدولة الدينية الإسلامية في النظرية والتطبيق (مركز عبدالكريم ميرغني، أم درمان، 2008م) ص10.
2. لمزيد من التفصيل، أنظر: الصادق النيهوم، المرجع السابق، ص 13.
3. محود مُحَّد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، الطبعة الخامسة (دون ناشر، دون تاريخ نشر) ص26.
4. محود مُحَّد طه، المرجع السابق، ص26.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

يكون هناك إكراه في إعتناق الدين أو في تركه؛ وهذا يبين لنا بوضوح أن الحرية أصل من أصول الدين[1]. مضيفاً "أن الفرد في الإسلام هو محور التشريع بالأصالة، والجماعة بالتبعية، ذلك بأن الفرد لا يتم إستواؤه الإبتجاربه في الجماعة..... فليست للعبادة قيمة إن لم تنعكس في معاملتك الجماعة معاملة هي في حد ذاتها عبادة، ولقد قال المعصوم: (الدين المعاملة). ثم جاءت تشاريع الإسلام سواء في الحدود، أو في القصاص، مهيئة للتعاون مع تشاريع العبادة على تربية الفرد، تربية ينتفع بها في المكان الأول، وتنتفع بها الجماعة في المكان الثاني"[2]؛ مبيناً ضرورة التصالح مع الذات، أي أن يكون الفرد في سلام دائماً مع نفسه وذاته؛ بل يرى أن العنف الذي يسود المجتمع، وعلى سبيل المثال فإن النزاع المسلح، وغير المسلح، بين الجماعات، ما هو إلا إنعكاس للصراع الداخلي في كل بُنية فردية على حدتها، وذلك في مضمار إنقسامها بين ظاهر تعلنة أمام الناس، وباطن تسرّه في حناياها وتنافق به؛ مضيفاً بأن الفرد لا يمكن أن يكون في سلام وتصالحٍ مع نفسه، إلا إذا أعاد إليها وحدة الفكر والقول والعمل؛ وأصبح يفكر كما يريد، ويقول كما يفكر، ويعمل كما يقول؛ ثم لا تكون عاقبة عمله هذا إلا خيراً للناس وبراً بهم، وهكذا يكون فوق مستوى قوانين الجماعة، وذلك بفضل تربية وترويض نفسه لدرجة التصالح قد يُصبح من المجودين لسوك المحسنين و(ما على المحسنين من سبيل)[3]، – وتلك الحالة حسب وجهة نظر العديد من الفلاسفة، والمفكرين تمثل قمة حالات التصالح مع النفس والذات، بل قمة الحرية –؛ ويرى الأستاذ محمود محمّد طه: أن الفرد (الرجل) ببلوغه هذه الحالة من كمال الشمائل يكون حراً، ولا ينجب هذا الرجل إلا المجتمع الكامل – أى المجتمع الحر الذي يتكون من الأفراد المتصالحين مع أنفسهم وذواتهم –؛ مضيفاً بأن هذا المجتمع يقوم على ثلاث دعامات: العدالة السياسية، وتسمى (الديمقراطية)، والعدالة الإقتصادية، وتسمى (الإشتراكية)، والعدالة الإجتماعية، وتعني محو الطبقات التقليدية التي عرفها تاريخ الصراع الطبقي عبر مختلف العصور؛ والعدالة الإجتماعية إلى حد كبير، تجئ كنتيجة طبيعة للمساواة في السلطة والمساواة في المال (الديمقراطية والإشتراكية)، بل تمثل الأثر المباشر للتربية الفردية الكاملة[4]؛ ونعتقد أن بلوغ أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية تلك الحالة من التربية الفردية الكاملة ستنتهي بداخله إشكالية الصراع على السلطة والثروة؛ وهذا ما تعاني منه العديد من مجتمعات العالم اليوم بصور وأشكال مختلفة تتجلى حدتها وتتمظهر بوضوح في المجتمعات الشبيهة بالحالة التي نعيشها في السودان – وخاصة فترات الصراع والحروب – منذ خروج الإستعمار وحتى اليوم بعد (نجاح) ثورة ديسمبر 2019م مازلنا بصدد البحث عن مجتمع تسوده الحرية، والعدالة، والسلام، والمساواة تلك القيّم الإنسانية النبيلة التي لايمكن تحقيقها إلا ببرنامج يهدف إلى إصلاح المجتمع من خلال تنزيل تلك القيم على مستوى مؤسسات التعليم العام والعالي الوطنية بالإضافة إلى برامج طويلة الأجل تهدف لنشر ثقافة تلك القيم على مستوى المجتمع؛ ودون شك مثل تلك البرامج تتطلب القوانين التي تضمن تنفيذها، وإستمراريتها؛ وفي هذا الصدد يرى الأستاذ محمود بأن: المجتمع الكامل، تقوم علائق أفراده في القاعدة على قانون دستوري، وفي القمة على رأي عام سمح – أي رأى عام متسامح ومستنير – لا يضيق بأنماط الشخصيات المتباينة، لأنه يرمي إلى تربية الفرد الذي يتميز عن القطيع بأصالة وبفردية؛ مضيفاً بأن القانون الدستوري، فى الفكر الإسلامي، هو القانون الذي يملك التوفيق بين حاجات بالفرد إلى الحرية الفردية المطلقة، وحاجة الجماعة إلى العدالة الإجتماعية الشاملة، وهكذا لا يضحي بالفرد في سبيل الجماعة، ولا يضحي بالجماعة في سبيل الفرد، وإنما هو قسط موزون بين ذلك؛ يحقق حين يُطبق، بكل جزئية من جزئياته، مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في آن معاً[5]؛ مبيناً أن الفرد الذي يحقق السلام مع نفسه هو المسلم الذي قال عنه المعصوم (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) و (المسلمون) هنا تفهم بالمعنى العام، وتعني الناس كله، فالمسلم هو من تسلم كل الخلائق من لسانه، ويده ومن خواطر ضميره المعُيب؛ ولقد قال المعصوم أيضاً (الإسلام قيد الفتك) ويعني أن المسلم غير فتاك، لا بجارحة ولا بخاطر يتحرك في ضميره فيه نية

1. لمزيد من التفصيل، أنظر: نحو مشروع مستقبلي للإسلام: ثلاثة من الأعمال الأساسية للشهيد المفكر محمود محمّد طه (المركز الثقافي العربي – بيروت، و دار قرطاس – الكويت، ط2/ 2006م) ص09 – 10.
2. محمود محمّد طه، رسالة الصلاة (أم درمان؛ ط6/؛ ذوالقعدة1292هـ، الموافق: ديسمبر1972م) ص57.
3. محمود محمّد طه، رسالة الصلاة (أم درمان؛ ط6/؛ ذوالقعدة1292هـ، الموافق: ديسمبر1972م) ص58.
4. المصدر السابق، ص58 – 59.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الفتك، ولذلك فقد قال المعصوم (سوء الخلق ذنب لا يغتفر وسوء الظن خطيئة تفوح) وقال (كل المسلم على المسلم حرام .. دمه وعرضه وأن يظن به ظن السوء)[1].

في ختام الورقة، وبالعودة إلى السؤال الذي طرحناه في المقدمة: هل تُعد فكرة النيهوم، وطه مساهمات جديرة بالتمعن والإهتمام في إطار صلاحية القرآن لكل زمان ومكان؟؛ وهل يمكن الإستفادة من توظيف مثل تلك الأفكار في واقعنا الراهن؟؛ نعم من خلال الإشارة الموجزة و المقتضبة لكل من فكرتي طه، والنيهوم حول (الديمقراطية)، والحرية؛ نجدها مساهمات جديرة بالإهتمام، ويمكن الإستفادة منها؛ ونعتقد أن مانعيشه اليوم – خاصة عقب جائحة (الكورونا) –، وملامح بداية تشكل نظام عالمي جديد على كافة المستويات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، .....؛ وظهور العديد من الأصوات التي تنادي بأنظمة جديدة للحكم غير النظام (الديمقراطي) المتعارف عليه، أو على الأقل بضرورة تطويره بما يتناسب وخصوصيات العديد من شعوب العالم؛ وهنا نجد أن النيهوم قدم قراءة منذ ثمانينات القرن الماضي حول عدم صلاحية الديمقراطية بنموذجها الغربي في العديد من المجتمعات الإنسانية، والتي من بينها مجتمعه المسلم، والذي يفترض أن يستلهم من نموذجه التاريخي المتمثل الذي يتانسب والشوري وفقاً لمتطلبات ومعطيات عصره؛ وخاصة وأن الديمقراطية الغربية نشأت عبر مراحل تاريخية عاشتها المجتمعات الغربية، ووصلت الحالة (الأنموذج) التي نراها الآن متجسدة في مؤسساتها؛ أيضاً موضوع، ومفهوم الحرية عند الأستاذ طه يتطلب درجة عالية من التصالح مع النفس والذات، ودون شك بلوغ مثل تلك المرحلة يتطلب برامج تربوية على كافة مستويات المجتمع؛ ونقترح على المستوى الوطني، وفي ظل السعي لتجسيد شعارات التغيير ذات الصلة بالحرية، العدالة، السلام، المساواة – على المستوى النظري والعلمي –، أن تتولى الجهات المختصة وضع خطط، وبرامج إستراتيجية مستقبلية – وعلى وجه الخصوص مؤسسات التربية، والتعليم – بهدف إحداث التغيير النوعي المنشود، وبلوغ مرحلة دولة المؤسسات (الدولة الحديثة)؛ وهنا نُشير إلى أن الجميع يعلم من الصعوبة بما كان إن لم يكن من المستحيل قيام أي نظام ديمقراطي حقيقي دون وجود مؤسسة ونظام قانوني حقيقي مستقل يضمن تحقيق العدل، وتجسيد العدالة التي ستضمن تحقيق المساواة والحرية والسلام؛ ونقترح الدعوة بضرورة الإعتراف، والتعامل مع مساهمات، وأفكار المفكرين – وعلى وجه الخصوص الوطنيين[2] –كمثقفين على مستوى المؤسسات الرسمية؛ وإعادة قراءة كل مساهماتهم الفكرية في إطارها الثقافي بغض النظر عن إنتماءات أصحابها السياسية والدينية والعرقية؛ ونأمل أن يكون لنا حضور خلاق على مستوى مستقبل فضاؤنا المحلي، والإقليمي، والعالمي، وبطريقة علمية موضوعية ومنهجية.

---

1. فيما يتعلق بالتوفيق بين حاجة الفرد وحاجة الجماعة، يرى الأستاذ محمود بأن الإسلام أستطاع أن يوفق بين حاجة الفرد والجماعة، مبيناً أن من بين الوجوه الذميمة للمدنية الغربية المعاصرة هو: "فكرتها الإجتماعية، وقصور هذه الفكرة عن التوفيق بين حاجة الفرد وحاجة الجماعة... حاجة الفرد إلى الحرية الفردية المطلقة، وحاجة الجماعة إلى العادالة الإجتماعية الشاملة، وفي الحق أن العجز بين هاتين الحاجتين: حاجة الفرد، وحاجة الجماعة، ظل آفة الفكر الإجتماعي في جميع عصور الفكر البشري... وهذا التوفيق هو اليوم القمة التي بالقياس إليها يظهر العجز الفاضح في فلسفة الفلاسفة وفكر المفكرين، ويمكن القول بأن فضيلة الإسلام لا تظهر بصورة يقتصر عنها تطاول كل متطاول إلا حين ترتفع المقارنة بينه وبين المذاهب الأخرى إلى هذه القمة الشماء". لمزيد من التفصيل، أنظر: محمود محمد طه، رسالة الصلاة (أم درمان؛ ط6/؛ ذوالقعدة1292هـ، الموافق: ديسمبر1972م) ص55 – 56. ونُضيف أن هناك العديد من الفلاسفة، والمفكرين الذين يرون أن هناك مشكل حقيقي في التوفيق بين تلك الحاجات؛ وهناك من يرى بأن طغيان الحياة المادية في الوقت الحاضر على مستوى العالم يُعد من ضمن الأسباب؛ وهنا نشير على سبيل المثال لدراسة إريك فروم – والتي نُشرت ترجمتها المعربة في نهاية ثمانينات القرن الماضي تحت عنوان: الإنسان برين الجوهر والمظهر –؛ ولمزيد من التفصيل، أنظر: إريك فروم، ترجمة سعد زهران، الإنسان بين الجوهر والمظهر (الكويت؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ ذوالحجة1409هـ، الموافق: أغسطس1989م).
2. المصدر السابق، ص59.
3. من الصعوبة حصر مساهمات، وأفكار المثقفين الوطنيين؛ ونكتفي بالإشارة على سبيل المثال: إلى الأستاذ محمد محمد طه؛ الدكتور حسن الترابي؛ الأستاذ محمد إبراهيم نقد؛ محمد أبوالقاسم حاج حمد؛ السيد الصادق المهدي؛ الدكتور منصور خالد؛ الدكتور حيدر إبراهيم علي؛ الدكتور فرانسيس دينق؛....إلخ. وهنا نُشير إلى أن معظم قادة الأحزاب السياسية السودانية لديهم مساهمات فكرية وثقافية ربما تتجاوز مساهمات العديد من قادة الأحزاب على الفضاءات العربية، والأفريقية؛ والإسلامية؛ وعليه نأمل أن تتم إعادة قراءاتها بإعتبارها مساهمات فكرية وثقافية وطنية.